أكد أن الوكالة تنقصها المعلومات بشأن طبيعة البرنامج النووي

غروسي: إيران تخصب اليورانيوم بنسبة قريبة من صنع القنبلة النووية

وزير الخارجية الإيراني: سنقدم مقترحاً بديلاً لما قدمته واشنطن بشأن الملف النووي

المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي

المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي

عواصم – «وكالات»: أعلن مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية رفائيل غروسي،أمس الاثنين، أن «إيران تخصب اليورانيوم بنسبة قريبة من صنع القنبلة النووية».

وقال غروسي: «حددنا 3 مواقع لتخصيب اليورانيوم بإيران»، مشيرا إلى أن الوكالة «تنقصها المعلومات بشأن طبيعة البرنامج النووي الإيراني».

وأدلى غروسي بتصريحات في مستهل اجتماع مجلس محافظي الوكالة، والذي تناول في محوره الرئيسي البرنامج النووي الإيراني، حيث عرض وجهات نظره بشأن الوضع الحالي للتعامل بين إيران والوكالة، حسب ما نقلته وسائل إعلام إيرانية.

وأضاف غروسي: «تلعب الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورًا مهمًا وحياديًا في التعامل مع هذا الموضوع الحساس والمعقد».

وحول بعض النتائج الفنية، قال غروسي: كما تعلمون، اكتشفت الوكالة جزيئات من اليورانيوم المعالج بشريًا في 3 مواقع غير معلنة في إيران، وهي مواقع: ورامين، ومريوان وتورقوزآباد – والتي حصلنا على وصول تكميلي إليها في عامي 2019 و2020».

وتابع: «للأسف، لم تردّ إيران على أسئلة الوكالة أو قدّمت ردودًا فنية غير كافية، كما أنها حاولت تنظيف هذه المواقع، ما أعاق أنشطة التحقق التابعة للوكالة».

وذكر غروسي أن «هذه المواقع الثلاثة، وربما مواقع أخرى ذات صلة، كانت جزءًا من برنامج نووي منظم غير معلن تنفذه إيران أوائل العقد الأول من الألفية الثانية، وقد شملت بعض أنشطته استخدام مواد نووية غير مُعلَن عنها».

من جانب أخر جددت إيران أمس الاثنين رفضها القبول بأي مقترح لا يتضمن حقوق ومصالح شعبها في مجال الطاقة النووية السلمية بما فيها أنشطة تخصيب اليورانيوم.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي في إيجازه الصحفي الأسبوعي إن «أي مقترح لا يتضمن حقوق ومصالح الشعب الإيراني سواء في مجال الطاقة النووية السلمية بما فيها أنشطة التخصيب وضمانات لرفع العقوبات بشكل مؤثر فهو غير مقبول بالنسبة لنا».

وأضاف «لن أدخل في تفاصيل هذه المشاريع حاليا لكن المقترح الأمريكي لا يتسم بخصائص المفاوضات الثنائية النشطة التي تستند على الأخذ والعطاء وتكون نتاج المسار التفاوضي والمقترح ليس نتاج جولات المفاوضات السابقة».

وذكر بقائي أن طهران ستقدم قريبا مقترحها «المعقول والمنطقي والمتوازن» إلى الطرف الآخر عبر سلطنة عمان داعيا الجانب الأمريكي إلى «دراسة هذا المقترح بجدية لأن القبول به سيكون في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية».

وكان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال الأسبوع الماضي عبر منصة (تروث سوشيال) للتواصل الاجتماعي إن مشروع الاتفاق النووي المحتمل لن يسمح لطهران «بأي تخصيب لليورانيوم».

وحذرت المتحدثة باسم البيت الأبيض كارولاين ليفيت في إيجازها الصحفي الأخير طهران من مواجهة «عواقب وخيمة إذا رفضت مقترح المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن برنامجها النووي».

وأعلن وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي أواخر مايو الماضي أن بلاده تسلمت المقترح الأمريكي الذي نقله إليها الوسيط العماني وهي سترد عليه وفقا «لمبادئها ومصالحها الوطنية وحقوق شعبها».

وعقدت إيران والولايات المتحدة حتى الآن خمس جولات من المحادثات غير المباشرة بشأن البرنامج النووي الإيراني بوساطة عمانية بحضور وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي والمبعوث الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط ستيف ويتكوف.

موسكو تستعيد أول دفعة من عسكرييها ضمن صفقة تبادل أسرى مع أوكرانيا

بوتين يعيد الزخم لقوة روسيا البحرية بإستراتيجية جديدة

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يتفقد سفناً حربية خلال عرض للبحرية في سان بطرسبرغ

موسكو – «وكالات»: أعلنت موسكو أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اعتمد أمس الاثنين استراتيجية جديدة لتطوير البحرية الروسية تمتد حتى عام 2050 في سابقة وصفت بأنها الأولى من نوعها في التاريخ الحديث.

وقال مساعد الرئيس الروسي نيكولاي باتروشيف في تصريح صحفي إن الوثيقة الجديدة تمثل تحولا استراتيجيا في تطوير قدرات الأسطول البحري الروسي موضحا أنها «تستند إلى تقييم معمق للوضع العسكري والسياسي في العالم وتأخذ في الحسبان الخبرات المكتسبة خلال العملية العسكرية الخاصة» في إشارة إلى الحرب مع أوكرانيا.

وأضاف باتروشيف أن «الوثيقة تحدد بدقة متطلبات التكوين القتالي المستقبلي للأسطول وترسم مهامه الأساسية في أوقات السلم والحرب بما يعزز من جاهزيته وقدرته على حماية المصالح الوطنية الروسية».

وأشار إلى أن الاستراتيجية تأتي في ضوء دراسة شاملة لاحتمالات اندلاع النزاعات المسلحة وطبيعتها إضافة إلى تقييم قدرات القوى البحرية الرائدة في العالم مؤكدا أن بناء أسطول قوي وحديث يمثل أولوية استراتيجية قصوى بالنسبة للقيادة الروسية.

وشدد على أن تحقيق هذا الهدف يتطلب رؤية استشرافية واضحة لمسارات تطور الوضع في المحيطات العالمية فضلا عن تحديد التحديات والتهديدات التي قد تواجه البحرية الروسية مستقبلا.

وأوضح باتروشيف أن الوثيقة الجديدة تضع آليات عملية لبناء الأسطول المستقبلي بما ينسجم مع رؤية الكرملين لتعزيز السيادة البحرية والدفاع عن مصالح روسيا مشيرا إلى أن البحرية الروسية تضم حاليا أساطيل البلطيق والشمال والبحر الأسود والمحيط الهادئ إلى جانب أسطول بحر قزوين الذي يشكل عنصرا أساسيا في ضمان أمن البلاد في تلك المنطقة الحيوية.

وأشار المسؤول الروسي إلى «الإرث التاريخي» للأسطول البحري الذي أسس عام 1696 بمرسوم إمبراطوري صادر عن القيصر بطرس الأول وأنه منذ ذلك الحين ظل الأسطول يؤدي دورا محوريا في الدفاع عن سيادة روسيا وأمنها القومي.

واختتم باتروشيف تصريحه بتأكيد أن «روسيا بفضل هذه الاستراتيجية الطموحة تمضي بخطى واثقة نحو استعادة مكانتها كإحدى أعظم القوى البحرية في العالم» مشددا على التزام القيادة الروسية بتأمين مستقبل قوي ومتوازن لأسطولها البحري ليكون قادرا على مواجهة التحديات الجيوسياسية المستجدة بكل كفاءة وثقة.

من جانب أخر ذكرت وكالات أنباء روسية، أمس الاثنين، نقلا عن وزارة الدفاع، أن روسيا وأوكرانيا نفذتا عملية لتبادل أسرى الحرب شملت شبانا تقل أعمارهم عن 25 عاما.

وأفادت وكالة «ريا نوفوستي» بعودة أول مجموعة من أسرى الحرب الروس الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما من الأراضي التي تسيطر عليها كييف وذلك في إطار اتفاقيات إسطنبول.

وأضافت: «في المقابل تم نقل عدد مماثل من أسرى الحرب من القوات المسلحة الأوكرانية».

ولم يكشف أي من الجانبين عن عدد الأسرى الذين تم تسليمهم خلال عملية التبادل.

وهذه هي أول مجموعة من أسرى الحرب يتم تبادلها منذ اجتماع عقد في الثاني من يونيو في إسطنبول بين روسيا وأوكرانيا وتم الاتفاق فيه على إجراء عملية تبادل جديدة.

من جهته، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن عملية تبادل أسرى جديدة مع روسيا جارية وستتواصل على مراحل في «الأيام المقبلة»، معلنا أن كييف تسلمت من موسكو المجموعة الأولى من السجناء.

وذكر زيلينسكي، على مواقع التواصل الاجتماعي: «اليوم، بدأت عملية تبادل، وستستمر على مراحل خلال الأيام المقبلة».

وأضاف «من بين الذين نعيدهم الآن الجرحى، والمصابون بجروح بالغة، ومن تقل أعمارهم عن 25 عاما».

وكتب الرئيس الأوكراني فولودومير زيلينسكي على موقع إكس قائلا: «لقد عاد جنودنا إلى بلادهم»، مؤكدا عودة جنود شباب وآخرين مصابين بجروح خطيرة، دون أن يكشف عددا محددا.

وأوضح الرئيس الأوكراني أن عملية التبادل كانت «مركبة»، وأعرب عن أمله أن يتم تنفيذ اتفاق اسطنبول بشكل كامل.

وأشار إلى أن عمليات التبادل «سوف تستمر على عدة مراحل خلال الأيام المقبلة».

الحظر الأمريكي على دخول مواطني 12 دولة يدخل حيز التنفيذ

احتجاجات لوس أنجليس تنتقل إلى سان فرانسيسكو واعتقال عشرات المتظاهرين

متظاهر يرفع علم أمريكا في وجه كتيبة من الشرطة في لوس أنجليس

أعلنت السلطات الأمريكية، إعتقال نحو 60 شخصا، بينهم قُصّر، في سان فرانسيسكو بعد أن تحولت احتجاجات خارج مبنى دائرة الهجرة والجمارك الأمريكية (ICE) إلى أعمال عنف.

وتجمع مئات المتظاهرين خارج مكاتب دائرة الهجرة والجمارك للاحتشاد ضد مداهمات الوكالة وعمليات الترحيل التي تقوم بها في جميع أنحاء كاليفورنيا والولايات المتحدة، حسبما أفادت قناة KGO المتعاونة مع شبكة «سي إن إن».

وتصاعدت حدة المظاهرة، التي كانت سلمية في البداية، إلى مواجهة متوترة مع ضباط شرطة سان فرانسيسكو الذين ارتدوا ملابس مكافحة الشغب.

وقالت نانسي كاتو، إحدى المحتجات، لقناة KGO: «كنا نراقب ما يحدث في لوس أنجليس، ونقول: «لا إن ملاحقة المهاجرين والأشخاص غير الحاصلين على وثائق، وهم أكثر الفئات ضعفاً في مجتمعنا، أمر خاطئ تماماً».

وبدأت الاحتجاجات قرب شارعي سانسوم وواشنطن – قرب الحي المالي بالمدينة – حوالي الساعة 7:01 مساء، حيث كان ضباط شرطة سان فرانسيسكو يراقبون المظاهرة، حسبما قالت الإدارة في بيان.

وتصاعدت حدة التجمع حيث قام بعض المتظاهرين، وفقاً للشرطة، بتخريب الممتلكات والاعتداء والتسبب في أضرار أخرى، وأعلنت السلطات أن الحدث «تجمع غير قانوني»، مما دفع الكثيرين إلى المغادرة، بينما بقي البعض الآخر.

وأفادت الشرطة بإصابة ضابطين، ونُقل واحد إلى المستشفى لتلقي العلاج من إصابات لا تهدد الحياة.

وشقت المجموعة طريقها في النهاية إلى شارعي ماركت وكيرني، حيث ألحق المتظاهرون أضرارا بالمباني وسيارة دورية تابعة لشرطة سان فرانسيسكو.

وفي وقت لاحق، تجمعت مجموعة أصغر عدداً في شارع مونتغمري ورفضت المغادرة بعد أن أمرت بالتفرق.

وتحركت الشرطة لاحتجاز أشخاص قالت إنهم لم يمتثلوا للأوامر. وقالت الشرطة إنها صادرت سلاحاً نارياً واحداً في المكان.

وقالت شرطة سان فرانسيسكو في بيان: «للأفراد دائماً الحرية في ممارسة حقوقهم بموجب التعديل الأول للدستور في سان فرانسيسكو، لكن العنف- خاصة ضد ضباط شرطة سان فرانسيسكو- لن يتم التسامح معه أبداً».

ولا يزال التحقيق جارياً، ولم تقدم السلطات عن تفاصيل إضافية.

وانتشرت قوات الحرس الوطني في كاليفورنيا في شوارع لوس أنجليس أمس الأول الأحد، للمساعدة في التصدي لاحتجاجات دخلت يومها الثالث على حملة الرئيس دونالد ترامب على الهجرة واستهداف المهاجرين، فيما وصف حاكم الولاية الديمقراطي نشرها بأنه غير قانوني.

تمركزت قوات الحرس الوطني حول مباني الحكومة الاتحادية، في حين اندلعت اشتباكات بين الشرطة والمحتجين في مظاهرات منفصلة، احتجاجاً على المداهمات التي تنفذها سلطات الهجرة الاتحادية في لوس أنجليس.

وأعلنت شرطة لوس أنجليس أن العديد من الاحتجاجات تعد «تجمعات غير قانونية»، وزعمت أن بعض المتظاهرين رشقوا الشرطة بالخرسانة والزجاجات وأشياء أخرى. وأظهر مقطع مصور إحراق عدة سيارات ذاتية القيادة من طراز وايمو تابعة لشركة ألفابيت في أحد شوارع وسط المدينة مساء الأحد.

وكتبت إدارة شرطة لوس أنجليس في منشور على مواقع التواصل الاجتماعي «بدأت عمليات الاعتقال». ونشرت الشرطة أفراد أمن يمتطون الخيول ويحاولون السيطرة على الحشود.

وهتف المحتجون «عار عليكم» في وجه الشرطة، وأظهر المقطع المصور أنهم رشقوها ببعض الأشياء على ما يبدو. وأغلقت مجموعة من المتظاهرين الطريق السريع 101، وهو طريق رئيسي في وسط مدينة لوس أنجليس.

وقال حاكم كاليفورنيا، جافين نيوسوم، إنه طلب من إدارة ترامب سحب أمرها بنشر 2000 جندي من الحرس الوطني في مقاطعة لوس أنجليس، واصفاً إياه بأنه غير قانوني. واتهم نيوسوم ترامب بمحاولة افتعال أزمة وانتهاك سيادة ولاية كاليفورنيا. وكتب في منشور على منصة إكس «هذه أفعال ديكتاتور، وليست تصرفات رئيس».

ورفض البيت الأبيض تعليقات نيوسوم، وقال في بيان، إن «الجميع رأوا الفوضى والعنف وانعدام القانون».

وفي وقت سابق أظهر مقطع مصور نحو 10 من أفراد الحرس الوطني إلى جانب أفراد من وزارة الأمن الداخلي أثناء التصدي لمجموعة من المحتجين الذين احتشدوا أمام مبنى اتحادي في وسط مدينة لوس أنجليس. واستمرت المواجهة في الشارع أمام المبنى.

وأعلنت القيادة الشمالية الأمريكية أنه جرى نشر 300 فرد من الحرس الوطني التابع لولاية كاليفورنيا في ثلاث مناطق في لوس أنجليس. واقتصرت مهمتهم على حماية الموظفين والممتلكات الاتحادية.

وفي منشور على وسائل التواصل الاجتماعي أمس الأحد، وصف ترامب المتظاهرين بأنهم «غوغاء يتسمون بالعنف ومتمردون»، وقال إنه وجه مسؤولي حكومته «باتخاذ كل الإجراءات اللازمة» لوقف ما وصفها بأنها «أعمال شغب».

وفي تصريحات للصحافيين في نيوجيرزي هدد ترامب بانتهاج أساليب العنف ضد المتظاهرين الذين يبصقون على الشرطة أو قوات الحرس الوطني، قائلاً: «هم يبصقون، ونحن نضرب» ولم يذكر أي وقائع محددة.

وقال ترامب: «إذا رأينا خطراً على بلدنا وعلى مواطنينا، سنكون أقوياء جداً جداً فيما يتعلق بالقانون والنظام».

وعرض مكتب التحقيقات الاتحادي مكافأة قدرها 50 ألف دولار مقابل الحصول على معلومات عن مشتبه به متهم بإلقاء الحجارة على مركبات الشرطة في باراماونت، مما أدى إلى إصابة أحد أفراد الأمن.

وعلى الرغم من أسلوب ترامب في انتقاد المظاهرات إلا أنه لم يُفعل قانون العصيان. ويعطي ذلك القانون الذي يعود لعام 1807 الرئيس حق نشر الجيش الأمريكي لكبح العصيان المدني. وعندما سُئل أمس الأحد عما إذا كان يفكر في تفعيل القانون، أجاب «الأمر يعتمد على وجود تمرد من عدمه».»

وحذر وزير الدفاع بيت هيغسيث من أن وزارة الدفاع (البنتاغون) مستعدة لتعبئة قوات في الخدمة «إذا استمر العنف» في لوس أنجليس، مضيفاً أن مشاة البحرية في قاعدة كامب بندلتون القريبة «على أهبة الاستعداد».

وقالت القيادة الشمالية الأمريكية، إن حوالي 500 من مشاة البحرية الأمريكية مستعدون للانتشار إذا صدرت أوامر بذلك. وحمّلت كارين باس رئيسة بلدية لوس أنجليس إدارة ترامب مسؤولية إثارة التوتر بإرسالها الحرس الوطني، لكنها نددت أيضاً بلجوء المحتجين إلى العنف.

وأفاد باس للصحافيين في مؤتمر صحفي «لا أريد أن يقع الناس في الفوضى التي أعتقد أن الإدارة تختلقها دون داع على الإطلاق».

وذكرت وزيرة الأمن الداخلي كريستي نويم لشبكة سي.بي.إس، أن الحرس الوطني سيوفر الأمن حول المباني وللمشاركين في الاحتجاجات السلمية والقائمين على إنفاذ القانون.

من جهة أخرى دخل قرار منع مواطني 12 دولة من دخول الولايات المتحدة الذي أصدره الرئيس دونالد ترامب الأسبوع الماضي حيز التنفيذ ليل الأحد الإثنين عند الساعة 04:01 بتوقيت غرينيتش، بحسب المرسوم الرئاسي.

ويشمل القرار الذي اتخذ من أجل «حماية الولايات المتحدة من إرهابيين أجانب وتهديدات أخرى للأمن القومي» على ما جاء في الإعلان الرئاسي، مواطني كل من أفغانستان وبورما وتشاد والكونغو- برازافيل وغينيا الاستوائية وإريتريا وهايتي وإيران وليبيا والصومال والسودان واليمن.

وبررت إدارة ترامب التي تعتمد سياسة هجرة صارمة جداً، إدراجها على قائمة الحظر بغياب الإدارات الفاعلة في هذه البلدان للتدقيق بالمسافرين، وميل مواطني بعضها إلى البقاء في الولايات المتحدة بعد انتهاء صلاحيات تأشيراتهم.

كذلك، فرضت قيود على مواطني 7 دول أخرى للحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة وهي بوروندي وكوبا ولاوس وسيراليون وتوغو وتركمانستان وفنزويلا.